

تحليل محددات أداء القطاع المصرفي  
دراسة تطبيقية لعينة من الدول العربية للمدة 1996 – 2017

*Analyzing the determinants of the performance of the banking sector  
An applied study of a sample of Arab countries for the period from 1996 to  
2017*

أ.م.د. عبدالرزاق خضر حسن  
الجامعة التقنية الشمالية / المعهد التقني  
الحويجة , كركوك , العراق  
Abdul Razaq Kh. Hassan  
Hawija Technical Institute \ North  
Technical University , Kirkuk ,  
Iraq  
[drabdulrazaq\\_hwj@ntu.edu.i](mailto:drabdulrazaq_hwj@ntu.edu.i)

م. سعدالله محمد عبيد النعيمي  
جامعة كركوك / كلية العلوم , كركوك  
العراق  
Saadallah Mohammed Obaid  
Al-Nuaimi  
College of Science / Kirkuk  
University , Kirkuk , Iraq  
[Saedalnuaimy@uokirkuk.edu.iq](mailto:Saedalnuaimy@uokirkuk.edu.iq)

**معلومات البحث:**

- تاريخ الاستلام: 04-02-2021
- تاريخ ارسال : 13-02-2021  
التعديلات
- تاريخ قبول: 24 - 02 - 2021  
النشر

**المستخلص**

هدف البحث إلى التعرف على محددات أداء القطاع المصرفي، الخارجية المتمثلة بـ (معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي **GGDP** ، التضخم **I**) والمحددات الداخلية المتمثلة بـ (الحجم **S** ، الكفاءة التشغيلية **OE**، الوساطة المالية **FM**) للمدة (1996-2017)، في مجموعة البلدان العربية المتمثلة بـ (مصر، الأردن، السعودية، الإمارات). وللوصول إلى هذا الهدف تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية)، وتمت المفاضلة بين هذه النماذج باستخدام اختبار **F** المقيد واختبار **Hausman**، وتبين إن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لتمثيل العلاقة بين متغيرات البحث. وكشفت نتائج البحث عدم وجود أثر للمحددات الخارجية (النمو في الناتج المحلي الإجمالي و التضخم) والوساطة المالية باعتبارها من المحددات الداخلية على أداء القطاعات المصرفية المعبر عنه بالعائد على حق الملكية **ROE**، لأن العلاقة بين تلك المتغيرات كانت غير معنوية، فضلاً عن وجود تأثير سلبي ذات دلالة معنوية للحجم على أداء القطاعات المصرفية وتأثير إيجابي ذات دلالة معنوية للكفاءة التشغيلية على أداء ذلك القطاع. وقد أوصى البحث بضرورة قيام الجهات الرقابية والإشرافية بإيلاء كل من الحجم والكفاءة التشغيلية أهمية خاصة لتأثيرها الواضح في أداء القطاعات المصرفية عينة البحث.

**الكلمات المفتاحية:** محددات الأداء المصرفي، الكفاءة التشغيلية، الوساطة المالية، الحجم، التضخم، السلاسل الزمنية المقطعية.

**Abstract**

The aim of the research is to identify the external determinants of the performance of the banking sector, represented by growth rate in gross domestic product (GGDP) and inflation (I), and the internal determinants represented by size (S), operational efficiency (OE) and financial intermediation (FM) for the period (1996 to 2017), in some of the Arabic countries represented by (Egypt, Jordan, Saudi Arabia, the Emirates). To reach this goal, cross-sectional time-series models (Pooled regression model, fixed effects model, random effects model) were used. These models were compared using the restricted F test and Hausman's test, and it was found that the random effects model is the appropriate model to represent the relationship between the research variables. The results of the research revealed that there was no effect of the external determinants (growth in GDP and inflation) and financial intermediation as one of the internal determinants on the performance of banking sectors, expressed in return on capital (ROE), because the relationship between these variables was not significant, in addition to the existence of a negative impact of a significant indication of the volume on the performance of the banking sectors and a positive impact with a significant effect of the operational efficiency on the performance of that sector. The research recommended the

necessity for the supervisory and supervisory authorities to pay special attention to size and operational efficiency for their clear impact on the performance of the banking sectors, the research sample.

**Key Words:** Determinants of banking performance, Operational Efficiency, Financial Intermediation, Size, Inflation, Cross-Sectional Time-Series.

## المقدمة

تؤدي المصارف دوراً أساسياً في تمويل النشاط الاقتصادي، وقد يكون لفاعليتها تأثير إيجابي في الاقتصاد الكلي، لأن القطاع المصرفي ذي الأداء الجيد هو أكثر قدرة على تحمل الصدمات السلبية والمساهمة في استقرار النظام المالي، لذا فقد اجتذبت محددات أداء المصارف اهتمام الباحثين والأكاديميين وكذلك إدارات المصارف والأسواق المالية والجهات الرقابية والإشرافية لأن معرفة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في أداء المصارف أمرٌ في غاية الأهمية لمختلف الأطراف.

يؤدي القطاع المصرفي دوراً حيوياً في تخصيص الموارد الاقتصادية للدول، إذ يمكن تمثيله بالقلب النابض للاقتصاد لدوره الأساسي في عملية تحويل الأموال من المودعين إلى المستثمرين مما يدعم الأنشطة الاستثمارية في مسارها لتحقيق النمو الاقتصادي، وأن الأداء المصرفي الجيد يحقق عوائد تلبي أهداف المساهمين ويدفع باتجاه المزيد من الاستثمارات وبالتالي يزيد من مستوى النمو الاقتصادي. وبالمقابل فالأداء الضعيف سيقود إلى الفشل المالي وإلى ظهور الأزمات المصرفية مما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي.

وقد اختلفت الدراسات الخاصة بمحددات الأداء المصرفي من حيث العوامل المحددة لذلك الأداء ، فقد ركز قسم من الباحثين على المحددات الداخلية فقط من دون إعطاء المحددات الخارجية أهمية تذكر ،بينما ركز البعض الآخر على المحددات الخارجية دون إعطاء أي أهمية تذكر للمحددات الداخلية ، فضلاً عن اختلاف نتائج تلك الدراسات في تحديدها لطبيعة العلاقة بين نوعي المحددات ومدى تأثيرها على الأداء المصرفي،لذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على تلك المحددات بنوعها الداخلية والخارجية والتعرف على مدى تأثيرها على الأداء المصرفي في مجموعة من القطاعات المصرفية العربية.

## 2. أهمية البحث

لقد جذبت محددات الأداء المصرفي اهتمام الباحثين وإدارات المصارف وصناع السياسة والجهات الرقابية والإشرافية، إذ إن التعرف على تلك المحددات واتجاه تأثيرها على الأداء المصرفي يمكن إدارات المصارف من التحكم في المحددات الخاضعة لسيطرتها(المحددات الداخلية) وتوجيهها نحو تحسين مستوى الأداء ، فضلاً على تمكين صناع السياسات من توجيه المحددات الخارجية نحو المسارات التي تحسن مستوى الأداء وبالتالي زيادة مساهمته في النمو الاقتصادي، كما إن تحسين مستوى الأداء يزيد ثقة وطمأنة السلطات الرقابية والإشرافية في إن القطاعات المصرفية في مأمّن من مشاكل الانهيارات المالية لا سيما وان المصارف تمثل الوعاء الناقل لتلك الانهيارات.

## 3. فرضيات البحث:

1. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي في أداء القطاع المصرفي.
2. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتضخم في أداء القطاع المصرفي.
3. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للحجم في أداء القطاع المصرفي.
4. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للكفاءة التشغيلية في أداء القطاع المصرفي.
5. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للوساطة المالية في أداء القطاع المصرفي.

## 4. هدف البحث:

## أولاً: منهجية البحث

### 1. مشكلة البحث:

هنالك اختلاف في نتائج أدبيات الفكر المالي حول تأثير محددات الأداء المصرفي المتمثلة بـ (الحجم ، الكفاءة التشغيلية ، الوساطة المالية) كمحددات داخلية (والنمو في الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم) كمحددات خارجية، في أداء القطاعات المصرفية، فهناك من يرى إن لهذه المحددات تأثير إيجابي في أداء المصارف، وهناك من يرى العكس، ويرى باحثون آخرون عدم وجود تأثير يذكر لتلك المحددات، لذا فقد اتخذ البحث الحالية من ذلك منطلقاً فكرياً لتحديد طبيعة هذه العلاقة في القطاعات المصرفية العربية، لعدم وجود دراسة عربية تناولت هذه المحددات في البيئة الاقتصادية العربية حسب اطلاع الباحثين، ووفقاً لما سبق يمكن بيان مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- أ. ما هو تأثير النمو على الناتج المحلي الإجمالي في أداء القطاع المصرفي للدول عينة البحث ؟
- ب. ما هو تأثير التضخم على أداء القطاع المصرفي للدول عينة البحث ؟
- ت. ما هو تأثير الحجم في أداء القطاع المصرفي للدول عينة البحث ؟
- ث. ما هو تأثير الكفاءة التشغيلية في أداء القطاع المصرفي للدول عينة البحث ؟
- ج. ما هو تأثير الوساطة المالية في أداء القطاع المصرفي للدول عينة البحث ؟

الفردية ( بين الدول داخل المجموعة او العينة) أو الزمنية ( وهي مدة الدراسة)، وذلك من اجل احتواء العوامل والآثار غير الملحوظة التي تؤثر في المتغير المستقل أو المعتمد، والأخير هو نموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model) (REM) ويتم من خلاله التعامل مع الآثار المقطعية والآثار الزمنية لمجموعات الدول بوصفها آثاراً عشوائية وليست معالم ثابتة(العراقي،2017،5-7) والصيغ العامة لتلك النماذج هي:

#### 1. نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (الجمال، 2012، 270):

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 GGDP_{it} + \beta_2 I_{it} + \beta_3 S_{it} + \beta_4 OE_{it} + \beta_5 FM_{it} + \mu_{it} \dots \dots \dots (1)$$

إذ إن:

GGDP: النمو في الناتج المحلي الإجمالي

I: التضخم

S: الحجم

OE: الكفاءة التشغيلية

FM: الوساطة المالية

$$\text{var}(\mu_{it}) = \sigma^2 \mu, E(\mu_{it}) = 0$$

#### 2. نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) (William, 2003, 286):

$$ROE_{it} = \sum_{d=1}^n \beta_d D_d + \beta_1 GGDP_{it} + \beta_2 I_{it} + \beta_3 S_{it} + \beta_4 OE_{it} + \beta_5 FM_{it} + \mu_{it} \dots \dots \dots (2)$$

إذ إن:

$$\sum_{d=1}^n \beta_d D_d: \text{التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع} = \beta_0$$

#### 3. نموذج التأثيرات العشوائية (التغليبي وزعلان، 2019، 8):

$$ROE_{it} = (\epsilon + V_i) + \beta_1 GGDP_{it} + \beta_2 I_{it} + \beta_3 S_{it} + \beta_4 OE_{it} + \beta_5 FM_{it} + \mu_{it} \dots \dots \dots (3)$$

إذ إن:

$V_i$ : تمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية (i)، لهذا يطلق على هذا النموذج في بعض الأحيان بنموذج مكونات الخطأ لان النموذج يحتوي على مكونين للخطأ هما ( $\mu_{it}, V_i$ ).

يمتاز هذا النموذج بان  $E(\mu_{it}) = 0, \text{var}(\mu_{it}) = \sigma^2 \mu$  لذا يكون حد الخطأ المركب كالتالي:

$$W_{it} = V_i + \mu_{it}$$

$$\mu \nu + \sigma^2 \text{Var}(W_{it}) = \sigma^2$$

$$E(W_{it}) = 0$$

#### 4. المفاضلة بين النماذج

لتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم في البداية المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، فإذا عكست النتائج أفضلية النموذج التجميعي نتوقف في هذه الحالة ونعتبره النموذج الأكثر ملائمة، أما إذا عكست النتائج أفضلية نموذج التأثيرات الثابتة يتم فيما بعد المفاضلة بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية، ويتم الاعتماد على اختبار F المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة والذي يأخذ الصيغة التالية (الجمال، 2012، 274):

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في التعرف على العوامل المؤثرة (كمحددات) في أداء القطاعات المصرفية العربية، والمتمثلة ب الحجم، الكفاءة التشغيلية و الوساطة المالية (كعوامل داخلية) والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التضخم (كعوامل خارجية)، والتعرف على اتجاه تأثيرها سلبيا كان أم ايجابيا.

#### 5. الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

تمتد الحدود الزمانية لتغطي اثنين وعشرون سنة للفترة من (1996-2017)، إذ حاول الباحثان الاعتماد على احدث البيانات التي يمكن الحصول عليها للقطاعات المصرفية عينة البحث. أما الحدود المكانية فتتمثل القطاعات المصرفية لمجموعة من الدول العربية والمتمثلة بكل من (مصر،الأردن، الكويت، السعودية) والسبب في اختيار هذه الدول هو كونها من الاقتصاديات المستقرة نسبيا مقارنة بمجموعة الدول العربية الأخرى.

#### 6. متغيرات البحث.

أ. الأداء المصرفي: تم التعبير عنه بنسبة العائد على حق الملكية التي حققتها القطاعات المصرفية عينة البحث.

ب. النمو في الناتج المحلي الإجمالي: ويمثل التعبير عنه في حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عينة البحث.

ت. التضخم: تم التعبير عنه بنسبة التغير في مؤشر أسعار المستهلك في الدول العربية عينة البحث.

ث. الحجم: تم التعبير عنه بحجم موجودات القطاعات المصرفية مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي.

ج. الكفاءة التشغيلية: تم التعبير عنها بنسبة التكلفة إلى الدخل للقطاعات المصرفية عينة البحث.

ح. الوساطة المالية: تم التعبير عنها بنسبة القروض إلى الودائع في القطاعات المصرفية عينة البحث.

#### 7. الأساليب والنماذج القياسية المستخدمة في البحث

لغرض تحليل محددات أداء القطاعات المصرفية العربية تم الاعتماد على نموذج البيانات الطولية (السلاسل الزمنية المقطعية) Panel Data، والتي يطلق عليها Pooled data والتي تضم المشاهدات من المقاطع العرضية Cross Sectional والسلاسل الزمنية Time Series، أي إن هذا النموذج يجمع بين المشاهدات التي تكون على شكل مجموعات عبر حدود زمنية ودراسة حركتها وسلوكها بشكل تجميعي(Gujarati,2003:636)، وان الفائدة الرئيسية من استخدام البيانات الطولية هي زيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد المدد الزمنية (الجمال،2012:267)،وللبيانات الطولية ثلاثة نماذج الأول نموذج الانحدار التجميعي إذ يعد من ابسط نماذج البيانات الطولية، وتكون فيه جميع المعاملات ثابتة ولجميع المدد الزمنية، أي إن تأثير الزمن مهم، أما الثاني فهو نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) (Fixed Effect model) إذ يتم من خلاله التعامل مع الآثار المقطعية والآثار الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات

أخرى بدلا من أن تتعرض التكاليف إلى الانخفاض المستمر مع كل زيادة في الإنتاج قد يؤدي ذلك إلى ارتفاعاً في التكلفة الحدية عند تضخيم الإنتاج، على الجانب الآخر قد تنشأ وفورات النطاق عندما تكون التكلفة الإجمالية لإنتاج نوعين من المنتجات (المخرجات) معاً أصغر من التكلفة الإجمالية لإنتاج كل نوع من أنواع المنتجات بشكل فردي (Tomuleasa,2019:19).

يرتبط الحجم ارتباطاً وثيقاً بكفاية رأس المال نظراً لأن المصارف الكبيرة نسبياً لديها القدرة على جمع رأس المال بتكلفة أقل مقارنةً بالمصارف الصغيرة (Ongore&Kusa,2013:13) فضلاً عن قدرتها على تقليل تكاليف جمع المعلومات ومعالجتها ومن خلال الحصول على المزيد من الموارد تكون المصارف الكبيرة قادرة على تعزيز وتحسين الأداء من خلال تعبئة المزيد من الأموال لتوليد عوائد مجزية لمودعيها وحاملي أسهمها، يتيح تجميع الأموال للمصارف التصرف في إطار وفورات الحجم والنطاق والسماح بالتنوع وتمكينها من الاستثمار في التكنولوجيا ودمجها في عملياتها، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى إتاحة المعلومات في الوقت المناسب (Rozzani&Rahman,2013,130)، مما يعني زيادة كفاءة المصرف إذ تعد هذه الاستثمارات إحدى الوسائل الأساسية لتحسين أداء المصارف (Murerwa,2015:17)، كما إن المصارف الكبيرة قادرة على تمويل حجم أكبر من فرص الاستثمار المربحة والحصول على أفضل الأنشطة الاستثمارية مما يؤدي إلى زيادة

أدائها (Rozzani&Rahman,2013,130-131)، فضلاً عن إن المصارف الكبيرة تتمتع بتنوع أكبر في المنتجات والقروض مقارنة بالمصارف الصغيرة، وأن تنوع القروض يشير إلى انخفاض المخاطر التي يواجهها المصرف، وبالتالي انخفاض معدل العائد المطلوب وانعكاسه ايجابيا على أداء المصرف (Ling.et.al,2013:14)

كما يمكن للمصارف التي لديها حجم موجودات كبير نسبياً أن توسع عملياتها جغرافياً لتشمل مناطق لا تكون فيها المنافسة عالية للغاية أو مناطق لا تكون فيها السوق مستغلة بشكل كبير، مثل هذه الخطوة من شأنها أن تزيد من قاعدة العملاء مما يؤدي إلى زيادة ودائع المصرف وان هذا يعني زيادة إمكانية المصرف في منح القروض وبالتالي تسجيله لهوامش ربح مرتفعة (Murerwa,2015:17)، ومع ذلك يمكن أن تزداد تكاليف الوكالة والنفقات العامة للعمليات البيروقراطية والتكاليف الأخرى المتعلقة بإدارة المصارف مع الزيادة في حجم المصارف مما ينعكس سلباً على أدائها (Tomuleasa,2019:24) (Awoke,2014:13)

(Rozzani&Rahman,2013:130) وي طرح (Barros et.al) وجهة نظر أخرى إذ يرون إن المصارف الأصغر والأكثر تخصصاً يمكن لها أن تقلل من عدم

$$F = \frac{(R2 FEM - R2 PEM) / (N-1)}{(1-R2 FEM) / (NT-N-K)} \sim F(N-1, NT-N-K) \dots \dots (4)$$

إذ إن:

N: عدد المقاطع

T: طول الفترة الزمنية

K: عدد المتغيرات المستقلة

$R^2 FEM$ : معامل التحديد للنموذج غير المقيد (نموذج FEM)  
 $R^2 PEM$ : معامل التحديد للنموذج المقيد (نموذج PEM)

وفي حال كانت قيمة (P.Value) أكبر من نسبة المعنوية البالغة (5%) فهذا يعني إن النموذج التجميعي هو النموذج الملائم أما إذا كانت قيمة (P.Value) أصغر من نسبة المعنوية فهنا لا بد من المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال اختبار (Hausman)، إذ يتم من خلاله اختبار فرضية العدم التي تنص على إن نموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملائمة مقابل الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة في تقدير العلاقة والصيغة العامة لاختبار (Hausman) هي:

$$W = \frac{(\hat{b} Isdr - \hat{B} GLS) [Var(\hat{b} Isdr) - var(\hat{B} GLS)] - 1(\hat{b} Isdr - \hat{B} GLS) \dots (5)}$$

إذ إن:

$(\hat{b} Isdr - \hat{B} GLS)$ : تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

$Var(\hat{b} Isdr) - var(\hat{B} GLS)$ : تمثل الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لمقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية، وبمقارنة القيمة المحسوبة لـ W مع القيمة الجدولية، فإذا تم قبول فرضية العدم يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم وبالعكس.

### ثانياً: التأطير النظري

يمكن تقسيم محددات الأداء المصرفي تبعاً لمدى قدرة المصارف في السيطرة عليها إلى:

1. **المحددات الداخلية:** وهي تلك العوامل التي يمكن لمديري المصارف التحكم بها والتي تعكس سياسات الإدارة والقرارات المتخذة بشأن مصادر الأموال واستخداماتها، ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بتلك المحددات من خلال البيانات المالية (Gitau&Anyango,2017:333)، إذ تستند تلك العوامل على البيانات المستمدة من الميزانية العمومية وكشف الدخل والتي يمكن عدّها عاملاً محدداً للأداء في المصارف (Nuhiu,et.al,2017:161) ويمكن تبيان تلك العوامل بالآتي:

أ. **حجم:** يستخدم هذا المتغير لإظهار الآثار الاقتصادية للحجم أو اقتصاديات الحجم في القطاع المصرفي (Al-Harbi,2019:12) وعلى وفق تلك الاقتصاديات كلما كانت المؤسسة أكبر أصبحت الهياكل الإدارية أكثر تعقيداً وان هذا التعقيد ينطوي على تكاليف، فإذا فاقت هذه التكاليف الوفورات التي تم الحصول عليها، بعبارة

التي تم اتخاذها في المدة السابقة ولا ترتبط بالأداء الحالي للمصرف، كما إن تضمين مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها سيضلل النتيجة عند عدم إجراء عملية شطب لتلك الديون في حال تحصيلها (Ling,et.al,2013:17)، ومع ذلك قد يتم قياس الكفاءة التشغيلية بنسبة أجمالي التكاليف إلى الدخل أو أجمالي التكاليف إلى أجمالي الموجودات (Awoke,2014:15)، وتشير النسبة الأعلى إلى الكفاءة المنخفضة وقد يكون لها تأثير سلبي في ربحية المصرف، وفي الدراسة المقدمة بواسطة (Akek,2012) وجد بان هذه النسبة تؤثر سلباً في أداء المصارف وتعد من أهم محددات أداء تلك المصارف (Ling,et.al,2013:17).

لقد وجد عدد من الباحثين علاقة سلبية بين الكفاءة التشغيلية وربحية المصارف بوصفها مؤشراً عن الأداء، وينظر آخرون إلى إن العلاقة ايجابية، ويقدم كل من (Thornton&Mneneux,1992) الدليل على إن التكاليف المصرفية تؤثر إيجاباً في ربحية المصارف الأوروبية، وتتفق نتائجهم مع نظرية كفاءة الأجر التي تنص على إن إنتاجية الموظف تزداد بمعدل الأجر، كما إن المصارف لديها القدرة على نقل التكاليف إلى المودعين والمقترضين من خلال أسعار الفائدة، أما (Behnaceur&Omra,2011) فقد توصلوا إلى نتائج معاكسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمثل هذه المنطقة عينة المصارف المختارة في دراستنا الحالية، ومن خلال ما سبق يمكن ملاحظة عدم وجود اتفاق بين الكتاب والباحثين فيما يخص نوع التأثير سلبياً كان أم ايجابياً للكفاءة التشغيلية على أداء المصارف.

#### ج. الوساطة المالية:

تؤدي المصارف دوراً حيوياً من خلال وظيفة الوساطة المالية، إذ تعمل على تخصيص الفعّال لموارد البلد من خلال تعبئة الموارد للأنشطة الإنتاجية، وتقوم بتحويل الأموال من الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض إلى الوحدات الاقتصادية المنتجة التي لديها عجز (Ongore&Kusa,2013,238)، ويعبر عنها بنسبة الوساطة والتي تمثل العمق الكلي لنشاط الوساطة المصرفية وتعكس قدرة المصارف على تحويل الودائع إلى قروض وتتم صياغة هذه النسبة بقسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع، ومن المتوقع أن تؤثر هذه النسبة إيجاباً في أداء المصارف لان ارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض الودائع المطلوبة لتوليد القروض مما يوجي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأرباح، وقد وجد كل من (Kosak et.al) و (Fries &Zaci) علاقة ايجابية بين نسبة الوساطة وكفاءة التكلفة المصرفية (Janoudi,2014,100).

#### 4. المحددات الخارجية:

تعمل المصارف في بيئة تتسم بالتغيرات المستمرة والمتسارعة وان هذه التغيرات تؤثر في أدائها، لذا فان المحددات الخارجية تعكس المتغيرات التي لا يمكن للإدارة المصرفية التحكم بها وإنما هي تكريس لعوامل البيئة الخارجية المختلفة التي تؤثر في تشغيل المؤسسات المالية وإدارتها ويمكن تقسيم تلك المحددات إلى الآتي:

#### أ. النمو في الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً عن الوضع الاقتصادي العام للبلد (Assfaw,2019:128) ويقاس التطور الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Al-Harbi,2019:9) ويشير الناتج المحلي

تمثل المعلومات المتعلقة بالإقراض بسبب روابطها الشخصية مما يعكس ايجابياً على أدائها المصرفي (Tomuleasa,2019:24)، وهناك العديد من الدراسات التي تؤيد الطرح السابق إذ ترى إن المزايا النسبية التي تتمتع بها المصارف الصغيرة والأكثر تخصصاً مقارنةً بالمصارف الكبيرة بما في ذلك قدرتها على منح القروض على أساس إمكاناتها الكبيرة في الحصول على المعلومات بطريقة ميسرة ولديها إمكانية في تطوير علاقات الإقراض التي تقلل التباين المعلوماتي، ويرى كل من (Lannotta et al, 2007) و (Mercieca et.al,2007) إن المصارف ذات الحجم الأمتثل تكون أكثر كفاءة مقارنةً بالمصارف الكبيرة والصغيرة (Odawo.et.al ,2019:105).

هنالك العديد من الأدبيات التي بحثت في العلاقة بين الحجم وأداء المصارف لكن اتجاه هذه العلاقة لا يزال قيد الدراسة والبحث، لقد وجد كل من (Rhodes) و (Pilloff) إن هنالك علاقة ايجابية بين حجم المصرف وأدائه، وحتى في السنوات الأخيرة وجد (Sufian) هذه العلاقة (Matthew & Esther,2012:83) وقد أيدت دراسات أخرى تلك العلاقة ايجابية منها على سبيل المثال (Delis & Papanikolaou و (Srairi) (Siddqui&Shoabl) (Rozzani&Rahman,2013:131)، وعلى العكس من ذلك وجد كل من (Sufian,2009) و (Spathis et.al,2002) علاقة سلبية بين حجم المصرف وأدائه (Tomuleasa,2019:24) وخلص (Cornett et al,2010) إلى إن المصارف الكبيرة هي أكثر المصارف التي تعرضت إلى خسائر خلال أزمة الرهن العقاري 2008 (Odawo.et.al ,2019:105).

#### ب. الكفاءة التشغيلية

تهتم الكفاءة بتقليل التكلفة والتعامل مع توزيع الموجودات عبر أفضل استخدامات بديلة، وعندما نقول إن ذلك المصرف أكثر كفاءة تعني انه يحقق مستوى أعلى من المخرجات باستخدام المقدار نفسه من المدخلات أو انه يحقق مستوى الإنتاج نفسه (المخرجات) باستخدام مستوى اقل من المدخلات، ويعرف المصرف الكفوء بأنه المصرف الذي يمكن أن يخلق حجماً كبير نسبياً من الدخل من عمليات الخدمة والوساطة بمستوى معين من المدخلات (Mehta,2012 :381).

تنص النظرية المالية على إن الأداء المصرفي يتحقق من خلال الكفاءة في العمليات والسيطرة على عوامل الإنتاج وتقنين استخدام الموارد، إن الكفاءة التي تحققها المصارف ناتجة عن التكلفة المنخفضة التي تستخدمها تلك المصارف في عملياتها مما يعمل على زيادة حصتها السوقية، لذلك كلما زادت الحصة السوقية للمصارف ارتفع مستوى الأداء (Sarita.et.al,2012 ,44).

يتم استخدام نسبة التكلفة إلى الدخل والمعروفة أيضاً بنسبة الكفاءة لقياس تأثير الكفاءة التشغيلية في أداء المصارف وتعد هذه النسبة معياراً لكفاءة المصرف وتعرف بأنها التكاليف التشغيلية مقسومة على مجموع صافي الدخل من غير الفوائد، وتشتمل التكاليف التشغيلية على التكاليف الإدارية ورواتب الموظفين وتكاليف الممتلكات، لكنها عادة ما تستثنى النفقات الضريبية ومصاريف الديون المشكوك في تحصيلها لأن هذه النفقات مرتبطة بجودة قرارات الائتمان

تتوقع زيادة معدلات التضخم وتكثيف أنشطتها التشغيلية على وفق معدلات التضخم المتوقعة، وبالتالي يمكنها من تحقيق الأرباح عن طريق تعديل إيراداتها المصرفية على وفق معدلات التضخم في السوق، كما ويمكن اكتشاف علاقة سلبية بين التضخم وأداء المصارف من خلال معدلات التضخم غير المتوقعة والذي قد يؤدي إلى تباطؤ إدارة المصارف في تعديل وضبط أسعار الفائدة، وقد يؤدي ذلك إلى تحقيق خسائر إذا تعذر على المصرف تعديل أسعار الفائدة بما يتوافق مع تكاليف التضخم في الأنشطة التشغيلية لذلك قد يؤدي التضخم إلى زيادة التكاليف التشغيلية مما يؤدي إلى تقليل ربحية المصارف (Ling,et,al,2013:20)، وان تأثير التضخم على أرباح المصارف يعتمد على مدى قدرة المصارف على التنبؤ بمعدلات التضخم حتى تتمكن إدارتها من التعامل مع نفقاتها وأسعار الفائدة من أجل توليد الربحية، وبهذا إذا استطاعت المصارف التنبؤ بنجاح بالتغيرات التي تحدث على معدل التضخم فان ذلك سيؤثر ايجابياً في ربحية المصارف (Murerwa,2015:23) (Janoudi,2014:102)، وعندما تستغرق المصارف الكثير من الوقت لتعديل أسعار الفائدة بعد التغيرات في معدلات التضخم فان ذلك يؤدي إلى موقف قد ترتفع فيه التكاليف التشغيلية بشكل أسرع من الإيرادات وبالتالي التأثير السلبي في أداء المصارف، كما إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القوى الشرائية للمستهلكين مما يجعلهم يميلون إلى توجيه معظم أموالهم إلى الاستهلاك وهذا يعني إن الأموال التي كانت تستخدم للاستثمار أو الادخار في المصارف سيتم إعادة توجيهها للاستهلاك، مما يقلل الأموال المودعة لدى المصارف ويقلل من احتياطياتها النقدية وكذلك قدرتها على منح القروض، وبعبارة أخرى فان المستهلكين سيميلون إلى سحب مدخراتهم من المصارف نظراً لعدم وجود أموال كافية للإنفاق بسبب انخفاض القوة الشرائية لذلك ستجد المصارف نفسها في وضع يصعب عليها تقديم القروض، وعلى وفق الحقيقة القائلة إن معظم أرباح المصارف مستمدة من الفوائد المكتسبة على القروض مما يعني إن معدلات التضخم العالية ستؤثر سلباً في أرباح المصارف وأدائها (Murerwa,2015,23)، ويرى بعض الكتاب إن العلاقة بين معدلات التضخم وأداء المصارف تبقى موضوعاً جديلاً لأن اتجاه العلاقة غير واضح (Ongore&Kusa,2013,241)، ووفقاً لما قدمه (Naceur,2003) في دراسة العلاقة بين الربحية ومعدل التضخم في الصناعة المصرفية في تونس لم يجد الباحث إي علاقة تذكر بين المتغيرين مما يشير إلى إن المصارف غير قادرة على تحقيق الأرباح في ظل البيئة التضخمية (Ling,et,al,2013,20)، وخلصه القول إن الأدبيات السابقة تكشف إن في بعض الحالات تكون العلاقة بين التضخم والربحية ايجابية ومعنوية وفي حالات أخرى تكون سلبية وفي بعض الحالات الأخرى تكون معالم العلاقة بين المتغيرين غير واضحة.

الإجمالي (GDP) إلى الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المتولدة في بلد معين، وقد يكون لهذه الأنشطة تأثير مباشر في القطاعات كافة بما في ذلك القطاع المصرفي (Ling,et,al,2013:17)، إذ يؤثر بشكل مباشر على العرض والطلب على الودائع والقروض، فقد يؤدي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تدهور جودة الائتمان بسبب التخلف عن سداد القروض مما يؤثر سلباً في الربحية بوصفها مؤشراً عن أداء المصارف والعكس بالعكس (Srivastaw,2014:144).

لقد أورد كل من (Athanasogloe&Brissimis&Delis) العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تأثير ربحية المصارف بالدورة الاقتصادية منها إن زيادة المخاطر خلال مدة الهبوط الدوري في دورة الأعمال تؤدي إلى انخفاض النشاط الاقراضي وفي ظل الظروف المماثلة قد تؤدي إلى تدهور جودة القروض في المصارف وبالتالي ارتفاع مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها مما يؤدي إلى الإضرار بأداء المصارف، من جهة أخرى فان الازدهار الاقتصادي ستحفز الطلب على الائتمان وقد يتوسع هامش الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الأرباح، في المقابل ستخفض الأرباح خلال مدة الانحدار الاقتصادي، لقد قام كل من (Gul&Irshad&Zaman,2011) بدراسة العوامل المؤثرة في ربحية المصارف في باكستان وتوصلوا إلى إن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير ايجابي في ربحية المصارف، وتم تفسير تلك العلاقة من خلال علاقة الناتج المحلي الإجمالي بحركة دورة الأعمال (Ling,et,al,2013:17)، وترتبط الكفاءة الاقتصادية العالية للمصارف بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى تحسين الربحية، من جانب آخر فان المنافسة القوية قد تؤدي إلى تقليل أرباح المصارف مما يعني وجود علاقة سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي والربحية بوصفها مؤشراً لأداء المصارف (Al-Harbi,2019,9).

#### ب. معدلات التضخم:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد معين (Rozzani&Rahman,2013: 129)، أما تأثير التضخم في القطاع المصرفي فأنه يعمل على تقليل معدل العائد الحقيقي لموجودات المصرف مقارنة بالتزاماته (Ling,et,al,2013:20)، إذ يرى (Grigorian&Manole) إن التضخم قد يزيد من التكاليف المصرفية، كما إن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة والتي ستعكس على التكاليف المصرفية، ويرى (Revell) إن تأثير التضخم في تكاليف المصارف يعتمد على المعدل الذي زادت به المصروفات التشغيلية مقارنة بمعدلات التضخم (Janoudi, 2014:102)، ويشير عدد من الباحثين إلى وجود علاقة كبيرة وإيجابية بين معدلات التضخم وربحية المصارف، أي إن إدارة المصارف يمكن لها أن

المفاضلة بين تلك النماذج للوصول إلى النموذج الملائم لتقدير هذه العلاقة، وتم توضيح ذلك وفق الآتي:

### 1. المفاضلة بين النماذج

بعد أن تم استخراج نتائج نماذج البيانات الطولية الثلاث وهي نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، تم إجراء اختبار F المقيد للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الأثر الثابت، ويعرض لنا الجدول (1) ذلك.

جدول (1) : المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الأثر الثابت وفق اختبار F المقيد

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.239475	(3,79)	0.0001
Cross-section Chi-square	23.956409	5	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviews10 .

الخمس والمتغير التابع، مما يبرر الحاجة لأجراء اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية والجدول (2) يوضح نتائج اختبار Hausman.

يتضح من خلال جدول (1) إن قيمة (P.Value) قد بلغت (0.0001) وهي اصغر من نسبة المعنوية البالغة (5%) مما يعني عدم ملائمة نموذج الانحدار التجميعي لتمثيل العلاقة بين المتغيرات التوضيحية

الجدول (2): نتائج المفاضل بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	0.000000	5	1.0000	
* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.				
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
GGDP	0.012899	0.052424	-0.000553	NA
I	0.350727	0.411217	0.000963	0.0512
S	-0.194569	-0.178933	0.000144	0.1925
OE	-0.779471	-0.696519	0.001969	0.0615
FM	-0.045822	-0.053375	0.000176	0.5688

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviews10 .

المحلي الإجمالي والتضخم والمتغيرات الداخلية والمتمثل بكل من حجم القطاع المصرفي وكفاءته التشغيلية والوساطة المالية، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لتمثيل تلك العلاقة، وبهذا يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة لتمثيل العلاقة مقارنةً ببقية نماذج البيانات الطولية.

يتضح من خلال الجدول (2) عدم معنوية نموذج الأثر الثابت لان قيمة (P. Value) لاختبار Hausman قد بلغت (1.0000) وهي أكبر من نسبة المعنوية البالغة (5%) مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على إن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لتمثيل العلاقة بين المتغير المعتمد والمتمثل بأداء القطاعات المصرفية عينة البحث والمتغيرات التفسيرية والمتمثل بالمتغيرات الخارجية وهي كل من النمو في الناتج

النماذج الأخرى، والمتمثلة بالمحددات الخارجية والداخلية على العائد على حق الملكية باعتباره مؤشراً لأداء القطاعات المصرفية، والجدول (3) يظهر نتائج ذلك النموذج.

2. مناقشة نتائج نموذج الأثر العشوائي واختبار الفرضيات  
تم استخدام نموذج الأثر العشوائي للتعرف على محددات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية المختارة بعد أن ثبت ملائمته لتقدير العلاقة مقارنة ببقية

الجدول (3): نتائج تطبيق نموذج الأثر العشوائي لتحليل محددات أداء القطاعات المصرفية

Cross-section random effects test equation:				
Dependent Variable: Y				
Method: Panel Least Squares				
Date: 01/29/21 Time: 12:07				
Sample: 1996 2017				
Periods included: 22				
Cross-sections included: 4				
Total panel (balanced) observations: 88				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	65.53591	9.203234	7.120965	0.0000
GGDP	0.012899	0.208891	0.061750	0.9510
I	0.350727	0.223838	1.566878	0.1226
S	-0.194569	0.060126	-3.236041	0.0020
OE	-0.779471	0.135987	-5.731936	0.0000
FM	-0.045822	0.041365	-1.107743	0.2725
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period fixed (dummy variables)				
R-squared	0.660779	Mean dependent var	16.25136	
Adjusted R-squared	0.491169	S.D. dependent var	6.842521	
S.E. of regression	4.880935	Akaike info criterion	6.273475	
Sum squared resid	1381.765	Schwarz criterion	7.118022	
Log likelihood	-246.0329	Hannan-Quinn criter.	6.613722	
F-statistic	3.895864	Durbin-Watson stat	1.119996	
Prob(F-statistic)	0.000005			

المصدر: من أعداد الباحثين اعتماداً على نتائج البرنامج الإحصائي Eviews 10.

كانت غير معنوية عنده مستوى (5%) لان قيمة (Prob.t) كانت (0.9510) للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، أما للتضخم فقد كانت (0.1226) وهي أكبر من مستوى المعنوية مما يعني عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لكل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم على أداء القطاع المصرفي في الدول العربية المبحوثة عند مستوى معنوية (5%)، كما يظهر الجدول إن للمتغيرات الداخلية والمتمثلة بكل من (حجم القطاع المصرفي، والوساطة المالية) تأثير سلبي على أداء

يتضح من خلال الجدول السابق إن المتغيرات الخارجية (النمو في الناتج المحلي الإجمالي، التضخم) ذات تأثير ايجابي على أداء القطاع المصرفي في البلدان العربية المبحوثة، فزيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة أداء القطاع المصرفي في الدول عينة البحث بمقدار (0.012899)، أما زيادة معدلات التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة أداء القطاعات المصرفية في الدول المبحوثة بمقدار (0.35)، إلا إن تلك المتغيرات

- ناتج عن عدم تجانس البيئة الاقتصادية التي تعمل بها القطاعات المصرفية للدول عينة البحث.
3. كشفت نتائج البحث إن حجم القطاعات المصرفية يؤثر سلباً على الأداء المصرفي، ويعزى ذلك إلى إن الزيادة في حجم الموجودات دون توظيفها بالشكل المثالي يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الأنشطة المصرفية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الزيادة في حجم الموجودات المصرفية يؤدي إلى الزيادة في حجم التعقيدات الإدارية (البيروقراطية) وممارسة الأنشطة المصرفية وتوسع حجم العمل المصرفي مما يفقد إدارة المصارف السيطرة المطلوبة على مراقبة أعمالها والإشراف عليها ومن ثم ارتفاع التكاليف نتيجة لذلك مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء المصرفي.
4. كشفت نتائج البحث إن الكفاءة التشغيلية التي ترتبط سلباً بنسبة التكلفة إلى الدخل ذات تأثير إيجابي على أداء القطاعات المصرفية، ويعزى ذلك إلى إن الزيادة في الدخل المتحقق مقارنة بالتكاليف يؤدي إلى تحسين مستوى الأداء، فتخفيض التكاليف التشغيلية زيادة الإيرادات يؤدي إلى زيادة مستوى لربحية.
5. أظهرت الأدبيات المالية عدم وجود اتفاق واضح بين الباحثين فيما يخص تأثير المتغيرات التفسيرية على الأداء المصرفي واتجاه هذا التأثير، فضلاً عن ندرة الدراسات العربية المتعلقة بهذا الجانب .

### التوصيات

1. يتوجب على المصارف عدم توظيف الأموال في الاستخدامات غير الضرورية والأساسية للعمل المصرفي، لأنها تحمل تلك المصارف تكاليف كبيرة، كما يتوجب عليها استغلال الموارد غير المستغلة بشكل سليم للابتعاد عن الترهل في الحجم والذي يؤدي إلى الإضرار في مستوى الأداء.
2. العمل على تقليل تكلفة الأنشطة المصرفية وعدم الهدر في الموارد من خلال تبني استراتيجيات تعمل على تحقق ذلك كسلسلة القيمة والإدارة المستندة إلى القيمة وغيرها، والعمل على تحفيز العاملين في القطاعات المصرفية في الدول المبحوثة من خلال زيادة تعويضاتهم لارتباطها الإيجابي بمستوى الأداء المصرفي استناداً إلى نظرية كفاءة الأجور.
3. ينبغي على السلطات الرقابية والإشرافية وإدارات المصارف إيلاء كل من حجم المصارف وكفاءتها التشغيلية اهتماماً خاصاً لامتلاكها التأثير الأهم على الأداء المصرفي.
4. يعد القطاع المصرفي من أهم عناصر النظام المالي وإن الاهتمام بمستوى أدائه من خلال دراسة محددات هذا الأداء يعزز من دوره في دعم مستويات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية عموماً والبلدان عينة الدراسة بشكل خاص.
5. ضرورة القيام بإجراء دراسات أخرى تأخذ بالاعتبار التعبير عن متغيرات البحث باستخدام

القطاع المصرفي في الدول العربية المبحوثة، فزيادة حجم القطاع المصرفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الأداء في القطاعات المصرفية بمقدار (0.194569). وذلك لأن زيادة حجم القطاع المصرفي قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الوكالة وتكاليف البيروقراطية المتعلقة بإدارة المصارف وهذا ما يتوافق مع النتيجة التي توصل إليها (Sufian,2009)، أما زيادة عمليات الوساطة المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الأداء بمقدار (0.045822)، إلا إن الوساطة المالية كانت غير معنوية لأنه قيمة (Prob.t) البالغة (0.2725) كانت أكبر من مستوى المعنوية عند مستوى (5%)، مما يعني عدم وجود أثر لعمليات الوساطة المالية على أداء القطاعات المصرفية، كما أظهرت نتائج البحث إن نسبة التكلفة إلى الدخل التي ترتبط سلباً مع الكفاءة التشغيلية، أي إن ارتفاعها يعكس انخفاض الكفاءة التشغيلية وبالعكس ترتبط سلباً بأداء القطاعات المصرفية، فزيادة هذه النسبة بمقدار وحدة واحدة (يعكس انخفاض الكفاءة التشغيل) يؤدي إلى انخفاض الأداء بمقدار (0.779471) وهو ما يتوافق مع النتيجة التي توصل إليها (Akek,2012)، مما يعني إن الكفاءة التشغيلية تؤثر إيجاباً في الأداء المصرفي، وقد بلغت قيمة (Prob.t) لحجم القطاع المصرفي وكفاءته التشغيلية (0.0020) و(0.0000) على التوالي وهي أقل من مستوى المعنوية البالغ (5%).

كما بلغت قيمة  $R^2$  (0.66) مما يعني إن المتغيرات التفسيرية الداخلية والخارجية تفسر ما نسبته (66%) من التغيرات التي تحدث في أداء القطاع المصرفي في البلدان العربية المبحوثة، والنسبة المتممة والبالغة (34%) تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم أدراجها في النموذج، كما بلغت قيمة (Prob.F) (0.000005) وهي أصغر من مستوى المعنوية البالغة (5%) مما يعني معنوية النموذج ككل، وبناءً على ما سبق يتم قبول فرضية البحث الثالثة التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم القطاع المصرفي في الدول العربية المبحوثة على أداء تلك القطاعات، والرابعة التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على أداء القطاع المصرفي في الدول العربية المبحوثة ورفض فرضيات البحث الأخرى.

### رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

#### الاستنتاجات

1. كشفت الأدبيات المالية الخاصة بمحددات الأداء المصرفي انه المصارف تضطلع بدور مهم في عمليات التنمية الاقتصادية وضمان الاستقرار المالي، لذا فمن المهم تحديد العوامل الخارجية والداخلية التي يمكن أن تؤثر على أداء القطاع المصرفي ومعرفة اتجاهات تأثيرها.
2. كشفت نتائج البحث عن عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لـ (النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم) كمتغيرات خارجية و(الوساطة المالية) كمتغير داخلي على أداء القطاعات المصرفية، وهذا

6. Janoudi ,Saleem ,2014, Banking Efficiency, Risk and Stock Performance in the European Union Banking System: the Effect of the World Financial Crisis, Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy at the University of Leicester, School of Management.
7. Kiplangat ,Kurgat, David, 2017,Financial Innovations on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya,Degree of Masters of Business Administration (Finance) of Kenyatta University.
- 8.Ling,Chin&Ying, Gan& Kuan,Lim,2013, Economic Factors Affecting Performance of Foreign Banks in Malaysia. Mehta, Anupam,2012,Financial Performance of UAE Banking Sector- A Comparison of before and during Crisis Ratios, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 3, No. 5.N° 183.
- 9.Matthew ,Ntow – Gyamfi& Esther ,Laryea, Afoley ,2012, A Financial Performance Comparison of Foreign VS Local Banks in Ghana, International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 21.
- 10.Murerwa, Charlesb, 2015, Determinants Of Banks' Financial Performance In Developing Economies: Evidence From Kenyan Commercial Banks,A Research Project Report Submitted to Chand aria School of Business in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Masters in Business Administration, United States International University – Africa.
- 11.Nuhiu, Artor&, Hoti, Arbër, &Bektashi, Mejd, 2017, Determinants of Commercial Banks Profitability through Analysis of Financial Performance indicators evidence from Kosovo, Business: Theory and Practice Issn 1648-0627 / eIssn 1822-4202

مؤشرات أخرى ، وإجراء التحليل على مستوى كل بلد والمقارنة بينهما.

#### المصادر

##### أولاً: المصادر العربية

1. التعلبي،ساهر حسين، وزعلان، ريسان عبد الأمام،اثر الصادرات في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1990-2014) دراسة قياسية.
2. الجمال، زكريا يحيى،2012، اختيار النموذج في نماذج البيانات الثابتة والعشوائية ، المجلة العراقية الإحصائية العدد 21.
3. العراقي، بشار أحمد،2017، أثر تقلبات عرض النقد على أسعار الأسهم: تطوير نموذج لأسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 74 ،العدد 3 .

##### ثانياً. المصادر الأجنبية

1. Al-Harbi ,Ahmad,2019, The determinants of conventional banks profitability in developing and underdeveloped OIC countries, Journal of Economics, Finance and Administrative Science Vol. 24 No. 47, 2019 pp. 4-28 .
2. Assfaw, Abdu Mohammed, 2019, Firm-Specific and Macro- economic Determinants of Banks Liquidity: Empirical Investigation from Ethiopian Private Commercial Banks, Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies 5/2 (2019) 123-145.
3. Awoke, Engdawork, Tadesse, 2014, Impact of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Ethiopia, Degree of Masters of Business Administration, Saint Merry University, and School of Graduate Studies.
4. Gitau, Patrick M&Anyango ,Wicliffe&Rotich, Gladys,2017, Effect of micro economic factors on performance of listed commercial banks Kenya, The Strategic Journal of Business &Change Management. ISSN 2312 -9492 (Online) 2414 -8970 (Print) .www. Strategic journals .com.
5. Gujarati, Domard, 2003, Basic Econometrics, 4th ed,MC Graw Hill.

- Indonesian banking: A cross-sectional and dynamic panel data analysis, International. Journal of economics and finance studies. Vol 4, No 2, ISSN: 1309-8055 (Online).
16. Srivastaw, sanjeev, Kumar, 2014, A Comparative Analysis of Financial Performance of Select Private Sector Banks and Foreign Banks Operating in India, Thesis Submitted to the University of Burdwan for award of PH.D. Degree in Arts Commerce.
17. Tomuleasa ,Ioansa ,Iuliana, 2019, Performance and soundness of european banking systems, Thesis in Doctor of Economic Sciences, University Alexandru Ioan Cuza , Faculty of Economics and Business Administration Doctoral School of Economy Economics and Business Administration.
18. William.G, 2003, Econometric Analysis, 5th, New Jersey prentice Hall.
- http://btp.press.vgtu.lt 2017 18: 160–170.
12. Odawo ,George Onyango & Makokha Elizabeth Nambuswa & Namusonge, Gregory ,2019, Effects of Credit Risk Management on Performance of Banks in Kenya, Archives of Business Research – Vol.7, No.2.
13. Ongore, Vincent, Okoth & Kusa, Gemechu Berhanu, 2013, Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, International Journal of Economics and Financial, Issues. Vol. 3, No. 1, pp.237-252, ISSN: 2146-4138, [www.econjournals.com](http://www.econjournals.com).
14. Rozzani, Nabilah & Rahman, Rashidah, 2013, Determinants of Bank Performance: Conventional versus Islamic, (Penentu Prestasi Bank: Konvensional ber banding Islam), Jurnal Pengurusan 39, 129 – 139.
15. Sarita, Buyung & Zandi, Gholam Reza & Shahabi, Alireza, 2012, Determinants of performance in

الملحق (1): نتائج نموذج الانحدار التجميعي				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GGDP	0.311655	0.178176	1.749138	0.0840
I	0.225635	0.152091	1.483559	0.1418
S	-0.109636	0.038016	-2.883917	0.0050
OE	-0.220204	0.070773	-3.111428	0.0026
FM	-0.043039	0.022869	-1.881987	0.0634
C	35.29145	5.932950	5.948381	0.0000
R-squared	0.310394	Mean dependent var	16.25136	
Adjusted R-squared	0.268345	S.D. dependent var	6.842521	
S.E. of regression	5.852875	Akaike info criterion	6.437489	
Sum squared resid	2809.004	Schwarz criterion	6.606399	
Log likelihood	-277.2495	Hannan-Quinn criter.	6.505539	
F-statistic	7.381705	Durbin-Watson stat	0.725940	
Prob(F-statistic)	0.000009			

الملحق (2): نتائج نموذج التأثيرات الثابتة				
GGDP	0.072372	0.171295	0.422499	0.6738
I	-0.141143	0.171464	-0.823166	0.4129
S	-0.162455	0.050420	-3.222023	0.0018
OE	-0.674273	0.115210	-5.852539	0.0000
FM	-0.080866	0.035305	-2.290463	0.0247
C	64.01373	8.262108	7.747869	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.474743	Mean dependent var	16.25136	
Adjusted R-squared	0.421552	S.D. dependent var	6.842521	
S.E. of regression	5.204131	Akaike info criterion	6.233439	
Sum squared resid	2139.556	Schwarz criterion	6.486803	
Log likelihood	-265.2713	Hannan-Quinn criter.	6.335513	
F-statistic	8.925312	Durbin-Watson stat	0.931835	
Prob(F-statistic)	0.000000			

## الملحق (3): البيانات الخاصة بمتغيرات البحث للدول العربية المبحوثة

ROE	FM	OE	S	I	GGD P	السنة	الدولة
14.76	51.44	50.23	64.59	7.2	4.99	1996	Egypt
15.2	58.43	53.98	68.08	4.6	5.49	1997	Egypt
16.1	67.95	53.98	69.55	3.9	5.58	1998	Egypt
17.09	77.84	51.13	71.57	3.1	6.05	1999	Egypt
14.33	81.05	49.62	70.64	2.7	6.37	2000	Egypt
11.07	79.24	51.46	73.76	2.3	3.54	2001	Egypt
8.26	75.63	50.95	78.34	2.7	2.39	2002	Egypt
7.93	68.93	47.63	78.78	4.5	3.19	2003	Egypt
9.38	64.62	50.36	78.39	11.3	4.09	2004	Egypt
9.62	62.31	41.75	77.23	4.9	4.47	2005	Egypt
11.05	59.72	51.32	71.74	7.6	6.84	2006	Egypt
16.16	56.62	56.82	64.23	9.3	7.09	2007	Egypt
15.93	55.61	39.37	66.21	18.3	7.16	2008	Egypt
18.13	53.77	47.36	65.35	11.8	4.67	2009	Egypt
21.71	49.44	37.81	61.93	11.3	5.15	2010	Egypt
20.31	48.78	51.88	61.37	10.1	1.76	2011	Egypt
26.52	48.58	44.24	61.25	7.1	2.23	2012	Egypt
27.2	45.23	42.83	63.85	9.5	2.19	2013	Egypt
30.25	41.95	38.54	64.96	10.1	2.92	2014	Egypt
34.23	40.59	35.21	69.21	10.4	4.37	2015	Egypt
34.11	40.42	29.27	84.02	13.8	4.35	2016	Egypt
30.85	38	30.39	89.26	29.5	4.18	2017	Egypt
21.71	88.57	53.24	80.84	6.5	2.09	1996	Jordan
19.45	88.54	54.88	79.52	3	3.31	1997	Jordan
18.76	87.83	54.06	78.58	3.1	3.01	1998	Jordan
13.93	86.28	57.71	83.38	0.6	3.39	1999	Jordan
14.32	81.79	57.5	86.4	0.7	4.25	2000	Jordan
14.3	80.8	53.39	89.54	1.8	5.27	2001	Jordan
12.06	79.12	56.79	90.41	1.8	5.78	2002	Jordan
11.65	72.13	56.08	86.89	1.6	4.16	2003	Jordan
14.13	69.06	55.51	85.66	3.4	8.57	2004	Jordan
19.78	72.89	46.95	96.36	3.5	8.15	2005	Jordan
15.78	78.99	45.08	101.85	6.3	8.09	2006	Jordan
14.11	82.83	44.01	107.14	4.7	8.18	2007	Jordan
13.32	83.42	46.69	105.03	14	7.23	2008	Jordan
10.55	79.21	46.13	102.17	-0.7	5.02	2009	Jordan
9.19	73.97	43.89	99.17	4.8	2.31	2010	Jordan
10.73	72.93	46.08	101.62	4.2	2.74	2011	Jordan
9.91	74.68	43.97	107.5	4.5	2.43	2012	Jordan
12.73	75.79	45.14	110.31	4.8	2.61	2013	Jordan
11.25	73.87	53.89	111.58	2.9	3.38	2014	Jordan
12.92	71.22	57.44	110.32	-0.9	2.5	2015	Jordan
11.39	72.23	52.42	111.73	-0.8	1.99	2016	Jordan
12.18	78.14	45.36	113.97	3.3	2.09	2017	Jordan
15.51	39.88	32.64	83.04	3.6	0.61	1996	Kuwait

16.9	52.58	37.02	88.96	0.7	2.47	1997	Kuwait
11.97	63.01	36.5	110.25	0.1	3.66	1998	Kuwait
15.9	67.94	37.91	97.69	3	-1.79	1999	Kuwait
19.49	68.53	31.42	76.95	1.8	4.69	2000	Kuwait
20.74	68.32	30.3	85	1.3	0.21	2001	Kuwait
19.27	71.19	28.61	83.49	0.9	3.01	2002	Kuwait
20.01	79.74	27.35	75.42	1	17.33	2003	Kuwait
22.9	87.14	24.36	68.42	1.2	10.24	2004	Kuwait
26.82	92.43	22.68	57.27	4.1	10.61	2005	Kuwait
27.2	97.59	23	53.19	3.1	7.51	2006	Kuwait
24.89	104.39	24.26	59.28	5.5	5.99	2007	Kuwait
3.37	111.02	28.87	60.82	10.6	2.48	2008	Kuwait
10.21	105.95	31.02	84.72	4.6	-7.08	2009	Kuwait
12.43	99.79	30.9	79.64	4.5	-2.37	2010	Kuwait
11.25	98.13	30.66	63.97	4.8	9.63	2011	Kuwait
10.32	96.13	32.23	57.86	3.3	6.63	2012	Kuwait
8.55	94.98	34.39	60.34	2.7	1.15	2013	Kuwait
9.34	95.42	33.79	68.77	2.9	0.5	2014	Kuwait
9.25	99.56	35.02	99.08	3.3	0.59	2015	Kuwait
9.24	102.32	37.1	109.6	3.2	2.93	2016	Kuwait
9.68	101.97	35.13	108.57	2.2	-4.71	2017	Kuwait
14	142.63	49	34.13	1.2	2.64	1996	Saudi Arabia
14.81	138.64	47.05	35.75	0.1	1.1	1997	Saudi Arabia
15.39	154.29	45.29	46.73	-0.4	2.89	1998	Saudi Arabia
-3.92	163.76	48.54	45.45	-1.3	-3.76	1999	Saudi Arabia
19.79	154.47	43.95	40.39	-1.1	5.63	2000	Saudi Arabia
21.24	146.56	40.15	44.7	-1.1	-1.21	2001	Saudi Arabia
21.19	139.98	40.51	46.59	0.2	-2.82	2002	Saudi Arabia
21.51	136.57	37.94	46.05	0.6	11.24	2003	Saudi Arabia
25.42	145.96	34.1	46.06	0.5	7.96	2004	Saudi Arabia
30.89	176.68	29.71	43.88	0.5	5.57	2005	Saudi Arabia
31.62	196.6	27.5	43.44	2.2	2.79	2006	Saudi Arabia
23.77	189.87	31.14	44.28	4.2	1.85	2007	Saudi Arabia
16.77	199.77	36.53	44.89	9.9	6.25	2008	Saudi Arabia
14.66	189.62	34.04	58.76	5.1	-2.06	2009	Saudi Arabia
13.77	156.96	35.44	48.24	5.3	5.04	2010	Saudi Arabia
14.81	139.58	36.4	41.3	5.8	10	2011	Saudi Arabia
14.61	133.35	35.18	41.37	2.9	5.41	2012	Saudi Arabia
14.8	132.08	35.47	46.85	3.5	2.7	2013	Saudi Arabia
15.52	128.98	35.06	52.64	2.2	3.65	2014	Saudi Arabia
14.84	133.59	35.4	65.49	1.2	4.11	2015	Saudi Arabia
12.49	142.21	36.53	68.89	2.1	1.67	2016	Saudi Arabia
12.56	141.62	35.1	65.46	-0.8	-0.74	2017	Saudi Arabia

المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد العالمي the global economy.com